



الفريسي

صفحة

قانون مؤقت رقم ١٨ لسنة ١٩٨٩ - قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم القضائية

١٢٠١

نظام رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٩ - نظام معدل لنظام علاوات الضباط في القوات المسلحة الأردنية

١٢٠٢

نظام رقم ٢٧ لسنة ١٩٨٩ - نظام معدل لنظام السلك الدبلوماسي الأردني

١٢٠٤

نظام رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٩ - نظام معدل لنظام المجلس الزراعي

١٢٠٥

نظام رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٩ - نظام معدل لنظام الاثشفال الحكومية

١٢٠٦

تحويل مكتب الاشراف الى عمان الى مكتب اقليمي

١٢٠٧

اتفاقية فيسابين محالي وزير الصناعة والتجارة ممثلا الحكومة الملكية الأردنية الهاشمية وشركة دار الدواء للصناعات البترولية والزراعية المساهمة الحدود .

١٢٠٧

تعليقات رقم ٣ لسنة ١٩٨٩ - تعليقات الفوائد والمولات المتعلقة - دخل

١٢٠٨

تعليقات رقم ٤ لسنة ١٩٨٩ - تعليقات بنك الحسابات - دخل

١٢٠٩

مديرية المطابع العسكرية

اسم المشتكى عليه

صالح محمد صالح
نايف خلف ملاوي
احمد محمد ناصر
نايف ناجي عبدالرحمن
صبيح عبدالكريم حسن
حليس عبدالقادر عبد
حسن علي حسن
عبد هاشم عبدالله
عبدالله محمد مكيه
صبري عبدالنواب عبدالجيد
حرب عبدالعزيز محمود
جريس عيسى كلداني
تيسر جبرائيلي خرجه الله
احمد طالب جدوع
بسلام يحيى مسلم
بركت شاهر ذياب
سلامه كايد ابنيه
خالد محمد نانغ
عيسى يوسف انتداني
محمد عبدالقادر سلم
سلامه كايد ابنيه
بركت شاهر ذياب
بسلام يحيى مسلم
احمد طالب جدوع
تيسر جبرائيل خرجه الله
جريس عيسى كلداني
حرب عبدالعزيز محمود
صبري عبدالنواب عبدالجيد
عبدالله محمد مكيه
محمد هاشم عبدالله
حسن علي حسن
حليس عبدالقادر عبد
صبيح عبدالكريم حسن
نايف ناجي عبدالرحمن
احمد محمد ناصر علاه الدين
نايف خلف ملاوي
محمد ابراهيم عبدالله
احمد سلامه احمد عبدالله
سلي. يزيد محمد الشواب
كمال محمود محمد
جاسر رضوان محارب
حكم عارف حسين
مقله محمد مدهل
محمد يحيى طالب سليم
عبدالواجد سعد اسماعيل
عبدالفتاح بركت العظمي

فلان من آل فلان

محضر اجتماع مجلس الوزراء المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة ١ للمادة ٩٤ من الدستور

وبناء على مقرر مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٧

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ، ونامر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وأضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده:-

قانون مؤقت رقم ١٨ لسنة ١٩٨٩

قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٨٩) ، ويقرأ مع القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كتقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ٦ من القانون الاصلي على النحو التالي :-

اولا : بإضافة العبارة التالية الى مطلع الفقرة ١ منه : -

(مع مراعاة احكام الفقرة ب من هذه المادة) .

ثانيا : بإلغاء نص الفقرة ب منه والاضافة منه بالنص التالي :-

ب - تبشر محكمة استئناف عمان مبلها اعتبارا من التاريخ الذي يحدده مجلس الوزراء بقرار منه ينشر في الجريدة الرسمية والى ان يصدر هذا القرار تستمر محكمة استئناف عمان بالنظر في القضايا التي هي من اختصاص محكمة استئناف عمان الداخلة ضمن صلاحيتها الاقليمية .

المادة ٣ - يعدل البند ١ من الفقرة ١ من المادة ٩ من القانون الاصلي بإضافة عبارة (على الاقل) بعد عبارة (وتتمتع من رئيس وقاضيين) الواردة فيه .

١٩٨٩/٥/٢٧

الحسين بن طلال

نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية مروان القاسم	نائب رئيس الوزراء وزير دولة للشؤون الاقتصادية طاهر المصري	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية سالم مسعدة	رئيس الوزراء وزير الدفاع الشريف زيد بن تشار
وزير الطاقة والقوة المعدنية د. هشام الخطيب	وزير الصحة والنظافة الاجتماعية د. زهير ملحس	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخطيب	وزير الجوين ابراهيم ايوب
وزير الاشغال العامة والاسكان وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة بالوكالة المهندس شفيق الزوايدة	وزير التعليم العالي د. ناصر الدين الاسد	وزير التربية والتعليم د. عبد الله القنصور	
وزير المياه والري المهندس محمد صالح الكيلاني	وزير الزراعة د. عدنان بدران	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء د. موهب خليفات	وزير الشباب د. موهب خليفات
وزير المالية باسل جردانه	وزير النقل والاتصالات المهندس حكمت الخماش	وزير الصناعة والتجارة زياد عناب	وزير الثقافة والاعلام نصوح المجالي
وزير العمل د. جمال البدور	وزير التخطيط زياد فريز	وزير العدل د. جمال البدور	وزير الشؤون د. جمال البدور

نخون الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٧

نأمر بوضع النظام الآتي : -

نظام رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٩

نظام معدل لنظام علاوات الضباط

في القوات المسلحة الأردنية

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام علاوات الضباط في القوات المسلحة الأردنية لسنة ١٩٨٩) ويقرأ مع النظام رقم ٨ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه فيما يلي بالنظام الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد - ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يعدل النظام الأصلي بإضافة المادة ٩ التالية اليه ويعد ترقيم المادة ٩ منه لتصبح برقم ١٠ : -
« لرئيس هيئة الأركان العامة اصدار التعليمات الإدارية والتنظيمية اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام » .

١٩٨٩/٥/٢٧

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء ووزير الدفاع الشريف زيد بن شاك	نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية سالم مساعدة	نائب رئيس الوزراء ووزير دولة للشؤون الاقتصادية طاهر المصري	نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية مروان القاسم
وزير التكوين ابراهيم ايوب	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخطاط	وزير الصحة والتنمية الاجتماعية د. زهير ملحس	وزير الطاقة والتقوية المعدنية د. هشام الخطيب
وزير التربية والتعليم د. عبد الله النسور	وزير التعليم العالي د. ناصر الدين الاسد	وزير الاشغال العامة والاسكان ووزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة بالوكالة المهندس شفيق الروايدة	وزير المياه والري المهندس محمد صالح الكيلاني د. عدنان بدران
وزير الشباب د. عوض خليفات	رئيسة الوزراء ابراهيم عز الدين ينال حكمت	وزير الزراعة ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير السياحة والآثار د. عوض خليفات	وزير المالية ووزير النقل والاتصالات المهندس حكمت الخماش
وزير الثقافة والاعلام نصوح المجالي	وزير الصناعة والتجارة زيد عتاب	وزير الثقافة والاعلام نصوح المجالي	وزير العمل د. جمال البدور
وزير العدل راتب الوزني	وزير التخطيط زيد فريز	وزير العدل راتب الوزني	

نخون الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ١٢٠ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٧

نأمر بوضع النظام الآتي : -

نظام رقم ٢٧ لسنة ١٩٨٩

نظام معدل لنظام المسلك الدبلوماسي الاردني

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام المسلك الدبلوماسي الاردني لسنة ١٩٨٩) ويقرأ مع النظام رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه فيما يلي بالنظام الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد - ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل الفقرة ١ من المادة ٣٦ من النظام الأصلي بإلغاء نص كل من البنود ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ منها المتعلقة بعلاوات السفر ومقادير هوال الاستعاضة عنه بالنص التالي :

الوظيفة	الدول من صنف ا بالدينار	الدول من صنف ب بالدينار
١ - الامين العام أو السفير	١٠٥	٧٥
٢ - الوزير المفوض والمستشار	٩٠	٦٠
٣ - السكرتير الاول والثاني والثالث .	٧٥	٥٥
٤ - المحقق	٦٠	٥٠
٥ - الموظف الحلي	٢٠	١٥

١٩٨٩/٥/٢٧

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء ووزير الدفاع الشريف زيد بن شاك	نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية سالم مساعدة	نائب رئيس الوزراء ووزير دولة للشؤون الاقتصادية طاهر المصري	نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية مروان القاسم
وزير التكوين ابراهيم ايوب	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخطاط	وزير الصحة والتنمية الاجتماعية د. زهير ملحس	وزير الطاقة والتقوية المعدنية د. هشام الخطيب
وزير التربية والتعليم د. عبد الله النسور	وزير التعليم العالي د. ناصر الدين الاسد	وزير الاشغال العامة والاسكان ووزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة بالوكالة المهندس شفيق الروايدة	وزير المياه والري المهندس محمد صالح الكيلاني د. عدنان بدران
وزير الشباب د. عوض خليفات	رئيسة الوزراء ابراهيم عز الدين ينال حكمت	وزير الزراعة ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير السياحة والآثار د. عوض خليفات	وزير المالية ووزير النقل والاتصالات المهندس حكمت الخماش
وزير الثقافة والاعلام نصوح المجالي	وزير الصناعة والتجارة زيد عتاب	وزير الثقافة والاعلام نصوح المجالي	وزير العمل د. جمال البدور
وزير العدل راتب الوزني	وزير التخطيط زيد فريز	وزير العدل راتب الوزني	

هكذا من المأهول

مخبر الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ١٢٠ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٧
نأمر بوضع النظم الآتي : -

نظام رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٩ نظام معدل لنظام المجلس الزراعي

المادة ١ - يسمى هذا النظم (نظام معدل لنظام المجلس الزراعي لسنة ١٩٨٩) ويقرأ من النظم رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٩ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية
المادة ٢ - تعدل الفقرة ١ من المادة ٢ من النظم الاصلي باضافة البند ١٠ التالي اليها ويعد ترتيب البنود من ١٠-١٣ الواردة فيها لتصبح من ١١-١٤ اعلى التواليفي : -
١٠ - مدير عام المنظمة التعاونية الاردنية
عضوا

١٩٨٩/٥/٢٧

الحسين بن طلال

نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية مروان القاسم	نائب رئيس الوزراء وزير دولة للشؤون الاقتصادية طاهر المصري	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية سالم مساعدة	رئيس الوزراء وزير الدفاع الشريف زيد بن تاسكر
وزير الطاقة والثروة المعدنية د. هشام الخطيب	وزير الصحة والتنمية الاجتماعية د. زهير ملحس	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخطيب	وزير التكوين ابراهيم ايوب
وزير الاشغال العامة والاسكان وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة بالوكالة المهندس شفيق الزوايدة	وزير التعليم العالي د. ناصر الدين الاسد	وزير التربية والتعليم د. عبد الله النصور	
وزير المياه والري	وزير الزراعة	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ابراهيم عز الدين	وزير الشباب د. عوض خليفات
المهندس محمد صالح الكيلاني د. عدنان بدران	وزير النقل والاتصالات	وزير الصناعة والتجارة	وزير الثقافة والاعلام
وزير المالية	المهندس حكمت الخماش	زيد عتاب	نصوح المجالي
باسل جردانه	وزير المبل	وزير التخطيط	وزير العدل
د. جمال البدور	زيد فريز	زيد فريز	راغب الوزني

مخبر الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ١١٤ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٧
نأمر بوضع النظم الآتي : -

نظام رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٩ نظام معدل لنظام الاشغال الحكومية

المادة ١ - يسمى هذا النظم (نظام معدل لنظام الاشغال الحكومية لسنة ١٩٨٩) ويقرأ من النظم رقم ٧١ لسنة ١٩٨٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية
المادة ٢ - تعدل الفقرة ١ من المادة ١ من النظم الاصلي باضافة العبارة التالية الى آخرها : -
« وذلك لخفيات العمل داخل المملكة وخارجها بموجب تعليمات التاهيل التي يصدرها الوزير » .

١٩٨٩/٥/٢٧

الحسين بن طلال

نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية مروان القاسم	نائب رئيس الوزراء وزير دولة للشؤون الاقتصادية طاهر المصري	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية سالم مساعدة	رئيس الوزراء وزير الدفاع الشريف زيد بن تاسكر
وزير الطاقة والثروة المعدنية د. هشام الخطيب	وزير الصحة والتنمية الاجتماعية د. زهير ملحس	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخطيب	وزير التكوين ابراهيم ايوب
وزير الاشغال العامة والاسكان وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة بالوكالة المهندس شفيق الزوايدة	وزير التعليم العالي د. ناصر الدين الاسد	وزير التربية والتعليم د. عبد الله النصور	
وزير المياه والري	وزير الزراعة	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ابراهيم عز الدين	وزير الشباب د. عوض خليفات
المهندس محمد صالح الكيلاني د. عدنان بدران	وزير النقل والاتصالات	وزير الصناعة والتجارة	وزير الثقافة والاعلام
وزير المالية	المهندس حكمت الخماش	زيد عتاب	نصوح المجالي
باسل جردانه	وزير المبل	وزير التخطيط	وزير العدل
د. جمال البدور	زيد فريز	زيد فريز	راغب الوزني

تحويل مكتب (لايكاردا) في عمان الى مكتب اقليمي

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢١ الموافقة على تحويل مكتب (لايكاردا) في عمان المنشأ بموجب المادة ٣ من اتفاقية التعاون المشترك بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المنطق الجافة الى مكتب اقليمي ليتقوم بتقديم الخدمات الاستشارية والفنية لبلدان غرب اسيا بالاضافة الى الاردن وذلك ضمن الشروط المنصوص عليها في الاتفاقية المذكورة .

اتفاقية

* فيما بين *

- ١ - معالي وزير الصناعة والتجارة ممثلاً لحكومة المملكة الاردنية الهاشمية .
- ٢ - شركة دار الدواء للصناعات البيطرية والزراعية المساهمة المحدودة .

اشارة الى موافقة مجلس الوزراء المؤرخ بموجب مكتب رقم ١١-٢-٤١١-٦٢٨٥ تاريخ ١٩٨٩/٦/٣ وبلاستناد الى قرار مجلس الوزراء رقم ٧٢٨٣ الصادر بتاريخ ١٩٧٩/١٠/١٤ والمتضمن الموافقة على عقد اتفاق بين الحكومة ممثلة بوزير الصناعة والتجارة فريقاً اول وشركة دار الدواء للصناعات البيطرية والزراعية المساهمة المحدودة ممثلة برئيس مجلس ادارة الشركة فريقاً ثانياً . اتفق الفريقان على ما يلي :

اولاً : معنى تسمية المواد المشمولة باحكام هذه الاتفاقية جميع المواد التي يستوردها الفريق الثاني من الانواع التالية :

- ١ - المواد الكيماوية الاولى التي تدخل في صناعة العلاجات الطبية البشرية والبيطرية .
- ٢ - الآلات والمكينات اللازمة لصنع العلاجات وتعبئتها .
- ٣ - مواد التغليف المعدة خصيصاً لتعبئة منتجاتها وحفظها .

ثانياً : يلتزم الفريق الثاني ببيع منتجاته بالاسعار التي تحدد بموافقة الصحة والزراعة حسب طبيعة المنتج .

ثالثاً : يستصدر الفريق الاول قراراً باملاء المواد المشار اليها في المادة الاولى من هذا العقد من الرسوم الجبركية وكلفة الرسوم والضرائب الاخرى باستثناء ضريبة الجملة وذلك بلكميات والمواصفات التي تحدد بتوصية مسبقة من وزارتي الصناعة والتجارة والصحة او وزارتي الصناعة والتجارة والزراعة وذلك ضمن الشروط والتحفظات التي تقرها وزارة الجمارك .

رابعاً : يعتمد الفريق الثاني بان لا يستعمل المواد المعقولة في انتاج العلاجات الخاصة به وفي حالة مخالفة هذا الشرط وبيع اي قسم من المواد المعفاء او التخلي عنه قبل تصنيفه حسب احكام هذا الاتفاق وكذلك في حال مخالفة الفريق الثاني لاي حكم من احكام قانون الجمارك والمكوس او شروط المالية / الجمارك وتحفظاتها فانه يتعهد بدفع كافة الرسوم والضرائب التي اعليت منها تلك المواد بالاضافة الى الغرامات القانونية التي تتوجب عليها استناداً لقانون الجمارك والمكوس او اي قانون اخر وتخفض قيوده وسجلاته في كل وقت لمراقبة وزارة المالية / الجمارك للتثبت من عدم مخالفة هذا الاتفاق .

خامساً : يحق للفريق الاول إلغاء هذه الاتفاقية في اي وقت يستراه .

عمان في ١٩٨٩/٦/٧

تعليمات رقم ٣ لسنة ١٩٨٩

تعليمات الفوائد والعمولات المعلقة

صادرة بالاستناد الى البند ٣ من الفقرة ١ من المادة ٣ من قانون ضريبة الدخل رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٥ وتعديلاته

المادة ١

تسمى هذه التعليمات (تعليمات الفوائد والعمولات المعلقة رقم ٣ لسنة ١٩٨٩) وتطبق احكامها على البنوك والشركات المالية وبنوك الاستثمار وشركات التوفير والاقتراض والتعدي وشركات الاقراض المتخصصة .

المادة ٢

تعتبر الفوائد والعمولات انها معلقة بعد مرور ستة اشهر على الاقل على تاريخ توقف العميل عن الدفع، ويشترط في ذلك انه اذا منح العميل تسهيلات جديدة اعتبر التسليق انه ملغى وتبدأ فترة الشهور الستة من جديد

المادة ٣

ان تعليق الفوائد والعمولات يعني الانتقال في فرض الضريبة عليها من مبدأ الاستحقاق الى مبدأ القبض بحيث تستوفى الضريبة على تلك الفوائد والعمولات المعلقة في سنة قبضها .

المادة ٤

لغايات تطبيق هذه التعليمات يلزم المكلف الذي تطبق عليه احكامها :

- ١ - ان يرفق بكشفه السنوي بياناً يتضمن اسم الدين ومبلغ الدين الاسلي ونوع هذا الدين وتاريخ منحه وسمائته وتاريخ التوقف عن الدفع والاجراءات التي اتخذها لتحصيل الدين ومقدار الفوائد والعمولات المعلقة عن السنة المعنية .
- ب - ان يقدم شهادة من البنك المركزي تتضمن مبلغ الفوائد والعمولات المعلقة عن السنة المعنية ايضاً .

المادة ٥

لايجوز ان تتضمن الشهادات التي تصدرها البنوك والشركات المالية وبنوك الاستثمار وشركات التوفير والاقتراض والتعدي وشركات الاقراض المتخصصة لمعاملها لغايات تقديمها لدائرة ضريبة الدخل لاجراء التزويلات والاعفاءات القانونية على اية فوائد او عمولات او مبلغ معلق سواء تعلقت تلك الشهادة بالسنة ١٩٨٩ او باي سنة سابقة او لاحقة .

المادة ٦

تطبق هذه التعليمات على السنة ١٩٨٩ والسنوات التي تنلوهما .

وزير المالية
باسل جردانه

مدير عام دائرة ضريبة الدخل
سلمان الطراونه

هكذا من الأهل

تعليمات رقم ٤ لسنة ١٩٨٩

تعليمات مسك الحسابات

صادرة بالاستناد لاحكام المادة ٢٢ فقرة ١ من قانون ضريبة الدخل رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٥

المادة ١

يلزم الاشخاص من الفئات التالية بمسك الدفاتر المبينة في المادة الثانية من هذه التعليمات وفقا للقوانين المرعية والامول المحاسبية المتعارف عليها .

١ - الشركات المساهمة العلية والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات التومية بالاسهم .

ب - الشركاء في شركة التضامن وشركة التومية البسيطة عن شركتهم اذا كان رأسمالها لا يقل عن عشرة الاف دينار او لا يقل عدد مستخدميه عن عشرة مستخدمين او لا تقل مشترياتها او مبيعاتها السنوية عن ٥٠ الف دينار وينطبق ذلك على الشركاء في شركات المحاصة .

ج - التجار الامراء الذين لا يقل راس مال اي منهم عن خمسة الاف دينار او لا يقل عدد مستخدمي اي منهم عن خمسة مستخدمين او لا تقل مشترياته او مبيعاته السنوية عن ٢٥ الف دينار .

د - الفئات التالية :

- ١ - المستشفيات
- ٢ - مستودعات الادوية والصيدليات والمختبرات
- ٣ - القاولون المصنوعون وغير المصنوعين
- ٤ - منعمود خدمات التنظيف والصيانة والتوريد وغيرهما من خدمات
- ٥ - مكاتب الاستشارات
- ٦ - مكاتب شركات الطيران والملاحه والنقل البري ومكاتب السياحه والسفر .
- ٧ - مكاتب ومؤسسات الاستخدام
- ٨ - المكاتب العقارية
- ٩ - مؤسسات وشركات التخفيضات
- ١٠ - مكاتب الدعاية والاعلان
- ١١ - الوكلاء والوسطاء التجاريين
- ١٢ - المطابع ودور النشر
- ١٣ - الفنادق والمطاعم ودور السينما والمسرح والملاهي والمدن والترفيهية
- ١٤ - الصيرفة والصاغة

المادة ٢

تكون الدفاتر المتوجب مسكها هي التالية :

- ١ - دفتر اليومية
- ب - دفتر صور الرصيد
- ج - دفتر الجرد والميزانية
- د - اي دفتر مساعدة تقتضيها طبيعة العمل

المادة ٣

على الاشخاص المعلنين لحسابهم من الفئات التالية ان يقوموا على الاقل بمسك حسابات للايرادات المقبوضة والمصروفات المدفوعة خلال السنة على ان تكون تلك الحسابات معززة بالاستندات الثبوتية .

١ - الاطباء

ب - المهندسين

ج - المحاسبين

د - مدققي الحسابات

هـ - دور الحضانة ورياض الاطفال والمدارس وكلية المجتمع الخاصة والمراكز الثقافية

و - ملاكي العقارات الذين يبلغ الدخل الاجمالي لاي منهم من هذه العقارات خمسة الاف دينار فكثر في السنة .

المادة ٤

١ - على كل شخص له مصدر دخل او اكثر خان مع الضريبة من غير الوظيفة او الاستخدام وكان غير مشمول بالحكم المادتين ٣ او ١ من هذه التعليمات ان يحتفظ بفواتير لمبيعاته من بضائع او خدمات وفواتير لمشترياته ونفقاته وان يقدم هذه الفواتير لمقدر الضريبة او للموظف المفوض خطيا من قبل مدير عام دائرة ضريبة الدخل حين الطلب لفواتير الفحص والتدقيق .

ب - يتوجب ان تتضمن الفواتير المشار اليها في الفقرة ١ من هذه المادة المعلومات الاساسية التالية : -
الرقم المتسلسل ، اسم وعنوان الجهة التي اصدرتها ، مكان تحريرها ، نوع الخدمة او البضاعة وكيفيةها ، قيمة الوحدة وقيمة الفاتورة ككل ، التاريخ التوقيع .

المادة ٥

ترفق نسخة من الحسابات الختامية وتكشف الميزانية المستخرجة من الدفاتر بكتوب الدخل السنوية عند تقديمها

المادة ٦

تطبق هذه التعليمات اعتبارا من ١/١/١٩٩٠ وتلغى تعليمات مسك الحسابات رقم ٧ لسنة ١٩٨٥ .

وزير المالية
باسل جردانه

مدير عام دائرة ضريبة الدخل
سلمان الطراونه